

البعد الإقتصادي للعولمة

ملخص

إن مفهوم العولمة هو إمتداد لمفهوم التدويل Internationalisation الذي رافق تطور الرأسمالية في مراحلها السابقة، و هو مفهوم لم تكتمل أبعاده بعد لمعرفة مضامينه و لا يمكن الفصل بين تحليل ظاهرة العولمة و بين التفكير في طبيعة الرأسمالية. و في هذه المقالة نتعرض إلى مفهوم العولمة و بعدها الإقتصادي.

د/ مبارك بوعشة
كلية العلوم الإقتصادية
جامعة منتوري
قسنطينة، الجزائر

1. تعريف العولمة

لعل من أكثر المصطلحات شيوعا في عصرنا الحاضر هو مصطلح العولمة الذي كثر الحديث عنه ليس فقط على المستوى الأكاديمي و إنما أيضا على مستوى أجهزة الإعلام و التيارات السياسية المختلفة، و لم يعد الأمر مقتصرًا على مساهمات الإقتصاديين و السياسيين بل تعدى ليشمل مساهمات الفلاسفة و علماء الاجتماع، و هذا راجع للجوانب العديدة للعولمة مما يسمح لأن يعالجها كل مختص حسب تخصصه، فالعولمة ليست ظاهرة جديدة حيث أنها تتجلى اليوم بميزتان (1).

فهي تمس من جهة الأغلبية العظمى من الأنشطة الإنسانية و من جهة أخرى فهي غير متجانسة (assymétrique) بمعنى أن الأنشطة الإنسانية لا تتعولم بنفس النمط والإيقاع. إن كلمة العولمة بحد ذاتها نظرا لاستخداماتها المنحرفة و المفرطة من طرف وسائل الإتصال و السياسيين أدت إلى تبلور صورة جديدة لدى المهتمين بالدراسات المستقبلية فمنهم من ينفي وجودها فالعولمة سراب، أو على الأقل لا تمثل شيئا جديدا

Summary

The meaning of the term “World Wide” is a stretch of the meaning of “Internationalization” that accompanied the progress of capitalism in its previous stages. This meaning cannot be completed unless we get an insight in to it. In fact, there is an overlap between analyzing the phenomenon of “World Wide” and thinking about the nature of capitalism.

The following dissertation tackles the meaning of “World – Wide” and its economic dimension.

في تاريخ العالم، حيث يذكر البعض بأن إقتصاد العالم كان مندمجا على المستوى التجاري منذ سنة 1990، و يرى المفكر العربي محمد عابد الجابري بأن العالمية التي سادت في نهاية القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين تختلف عن العولمة فالأولى تعني تفتح العالم على الثقافات الأخرى و الإحتفاظ بالخلاف الإيديولوجي أما العولمة فهي نفي للآخر.

ويرى بعض المفكرين أن العولمة تعود إلى العهود الغابرة حيث يرون أن إمبراطورية الإسكندر المقدوني في القرن الرابع قبل الميلاد كانت تشكل نوعا من العولمة (2).

كما أن البعض الآخر يقول بأن العولمة بدأت من عهد فاكسودي غاما، حيث أنه ربط عام 1498 أوروبا بآسيا عبر الخط الساحلي الإفريقي (3)، وهكذا دخل عالم الثلاث قارات (أوروبا - إفريقيا - آسيا) مرحلة جديدة من التفاعل و التأثير المتبادل. فالعولمة هي أحد أشكال الهيمنة الغربية الجديدة التي تعبر عن المركزية الأوروبية في العصر الحديث و التي بدأت منذ الإكتشافات الجغرافية في القرن الخامس عشر ابتداء من الغرب الأمريكي و إتقافا حول إفريقيا حتى جزر الهند الشرقية و الصين (4) حيث يرى Immanuel Wallerstein بأن القارة الأوروبية إنتقلت إلى صيغة الإقتصاد المعولم منذ القرن السادس عشر الميلادي أي منذ أن طغى التبادل السلعي الدولي على الإقتصادات المحلية (5).

و مع التأكيد على وجود بعض الحقائق إلا أن ظاهرة العولمة الحالية لا توجد لها علاقة بما سبق حيث أن العولمة اليوم تمس الأغلبية العظمى من الأنشطة الإنسانية، فهي لا تعني عولمة الأسواق فقط بل عولمة الإنتاج مع تحريك كبير ما بين الدول للعوامل المشاركة و من جهة أخرى فهي أيضا مالية بواسطة عمل قنوات البورصات في جميع القارات. كما أنها ثقافية بنشر الآراء و طرق التفكير و هي أيضا بيئية بعدم التوازن البيئي الذي تحدثه ووبائية (6) بتداول الفيروسات الناجمة عن تزايد تجارة الطيران، و أخيرا هي عسكرية لأن غياب الأمن الجماعي يؤدي إلى حروب إقليمية و عرقية. إلا أن ظهور العولمة في الأدبيات المعاصرة يرجع إلى عقد السبعينيات و ظهور كتابين مهمين في تلك الفترة، الأول (حرب و سلام في القرية الكونية)، لمارشال ماك يوهان والثاني (أمريكا والعصر الإلكتروني)، لصاحبه زيغنيو بريجنسكي، و ما أعقبهما من مقولات هنري كيسنجر و صاموئيل هينغتون و فوكوياما (7).

فالعولمة كما وصفها أحد الإقتصاديين الغربيين عن حق بأنها «سماوات مفتوحة ومحيطات مفتوحة و الحواجز الجمركية لا وجود لها، و العلم بلا وطن و رأس المال كذلك و زيادة في حرية حركة العمالة و رؤوس الأموال و الأفكار عبر العالم بأسره، مما يؤدي في النهاية إلى تحويل العالم إلى قرية كونية» (8).

كما عرف د/ جلال العظم العولمة " بأنها وصول نمط الإنتاج الرأسمالي عند منتصف هذا القرن تقريبا إلى نقطة الإنتقال من عالمية دائرة التبادل و التوزيع و السوق و التجارة و التداول إلى عالمية دائرة الإنتاج و إعادة الإنتاج الرأسمالي، وبالتالي

علاقات الإنتاج الرأسمالية أيضا، و نشرها في كل مكان مناسب و ملائم خارج تجمعات المركز الأصلي و دوله، و العولمة بهذا المعنى، هي رسملة العالم على مستوى العمق بعد أن كانت رسملته على مستوى سطح النمط و مظهره قد تمت " (9) و يعرفها أوليفيه دولغوس "العولمة هي تبادل شامل إجمالي بين مختلف أطراف الكون يتحول العالم على أساسه إلى محطة تفاعلية للإنسانية بأكملها، و هي نموذج للقريبة الصغيرة الكونية التي تربط ما بين الناس و الأماكن ملغية المسافات، و مقدمة المعارف دون قيد، و هي ليست وليدة الرأسمالية أو السوق. إنها تقنات الإقتصاد و السياسة و الإجتماع و الثقافة و تتجاوز النظم و الأيديولوجيات، و تعد تشكيله منوعة من الأنظمة و البنى تحدد ممثليها الدول الكبرى و الشركات متعددة الجنسيات و المنظمات العالمية، و هي ليست أكثر من حركة جهنمية تنطلق بسرعة و تخطف في طريقها الآمال و الأحلام" (10).

ومهما تشعبت و اختلفت تعريفات العولمة فإن التعريفات الشائعة الإستخدام لدى الباحثين العلميين و لدى السياسيين تنقسم إلى أربعة أقسام (11):

1. العولمة باعتبارها مرحلة تاريخية: حيث يعتبرها البعض بأنها مرحلة محددة من التاريخ أكثر منها ظاهرة إجتماعية أو إطارا نظريا و هي تبدأ في نظرهم بشكل عام منذ سياسة الوفاق التي سادت في الستينيات بين القطبين المتصارعين في النظام الدولي آنذاك: الولايات المتحدة و الإتحاد السوفياتي.
2. العولمة باعتبارها تجليات لظواهر إقتصادية: هذا التعريف يركز على وظائف الدولة باعتبارها سلسلة مترابطة من الظواهر الإقتصادية، وتتجلى هذه الظواهر في الليبيرالية الإقتصادية، الخصوصية، الدولة الحارسة، نشر التكنولوجيا ... إلخ.
3. العولمة باعتبارها إنتصار للقيم الأمريكية: و أحسن تعبير عن هذا التعريف هو كتاب المفكر الأمريكي فوكوياما " نهاية التاريخ " الذي إعتبر فيه سقوط الإتحاد السوفياتي إنتصارا حاسما للرأسمالية.
4. العولمة باعتبارها ثورة إجتماعية تكنولوجية: حيث تعتبر العولمة شكلا جديدا من أشكال النشاط تم فيه الإنتقال بشكل حاسم من الرأسمالية الصناعية إلى المفهوم ما بعد الصناعي للعلاقات الصناعية.

إن هذا العرض الموجز للتعريفات المختلفة للعولمة يثير سؤالاً رئيسياً، هل نخترار تعريفا واحدا للعولمة و نسقط باقي التعريفات أم أن كل تعريف يلمس في الواقع أحد جوانب ظاهرة العولمة المركبة و المعقدة؟

إن التعريفات جميعا تكاد تكون المكونات الأساسية لتعريف واحد جامع للعولمة، فهي تجمع بين جنباتها كونها تمثل حقبة تاريخية و هي تجل لظواهر إقتصادية في الوقت الراهن، فالعولمة ليست مجرد مفهوم وواقع إجتماعي إقتصادي معين (12). بل هي بالأخص مرحلة جديدة في الرأسمالية و تطور سيطرتها الشمولية.

2- نظرة الثلاث (Triade) للعولمة

إن مفهوم وخاصية العولمة لا تشكل نفس الشيء لو إعتدنا على الإتجاهات الأمريكية واليابانية والأوروبية، المسيطرة الآن على الصعيد العالمي، فهذه الإتجاهات تعطينا رؤى مختلفة لشكل النظام الإقتصادي العالمي إنطلاقاً من نظرة المؤسسة Optique de firme ويمكن تلخيص الإتجاهات السابقة فيما يلي (13):

I- النظرة الأمريكية للعولمة:

إن الرؤية الأمريكية للعولمة تنطلق من فكرة بروز سوق عالمي و حيد مشروط بتعميم نظام التبادل الحر الذي يسمح بتحقيق كبير لإقتصديات الحجم الكبير للشركات الكبرى العالمية.

حيث يمثل التيار الأمريكي للعولمة بأعمال (Theodore Levitt et E. Porter) من مدرسة Harvard Business School (14)، و هي تعتمد على فرضية تقارب الأسواق العالمية، حيث قام هذان الباحثان بتوضيح الأهمية الكامنة المحررة بواسطة إقتصديات الحجم الكبير على مستوى العالم في قطاعات الإنتاج والتوزيع والأعمال والدور الذي تلعبه الشركات المتعددة الأعمال و سيرورة تشكل السوق الوحيد العالمي.

فالتكنولوجيا هي العامل الأساسي المشجع لبروز الأسواق المعولمة في قطاعات الإستهلاك الواسع للمنتجات العادية وفيه تسوق المؤسسة المعولمة نفس السلع وبنفس الطريقة في كل الأماكن و بكلفة نسبياً أقل. إن هذه الرؤية تمثل إستراتيجية مصانع السيارات FORD.

II- النظرة اليابانية للعولمة:

تستند النظرة اليابانية للعولمة على نموذج تدويل (Le d'internationalisation modèle) الشركات اليابانية و توسيعها على مستويات الأسواق الجديدة بإعادة إنتاج بحجم واسع و مبدأ التعاون الذي يميز إستراتيجيتها للنمو الإقليمي و العالمي.

فتحليلات الإقتصادي Kenichi Ohmae تلخص النظرة اليابانية للعولمة بتسجيل إختلاف واضح عن النظرة الأمريكية خاصة من خلال مفهوم " سلسلة النشاط " [و هو مفهوم يجمع في نفس الوقت الإنتاج والأعمال الهندسية والتسويق والتجارة والبحث والتطوير الذين يشكلون العناصر الهامة في إستراتيجية العولمة للشركات اليابانية. يوضح K. Ohmae خمسة مراحل تميز إستراتيجية العولمة لمؤسسة يابانية تساهم كل واحدة منها في لا مركزية جزء من سلسلة النشاط].

- 1 - إن التصدير يقتصر على إختيار موزع محلي.
- 2 - يعتمد البيع المباشر و التسويق على لامركزية التسويق.
- 3 - الإنتاج المباشر للخارج لا مركزية الإنتاج.
- 4 - الاستقلالية الكاملة، حيث جميع الأجزاء لسلسلة النشاط للمؤسسة غير متركزة.

5 - الإندماج الإجمالي هو المرحلة الأخيرة للسيرورة، تقوم به الشركة اليابانية التي تعولم (mondialise) أنشطتها و تدير أموالها و ثروتها البشرية على الصعيد العالمي لمراكزها.

فشركة TOYOTA هي النموذج الذي يمثل سيرورة العولمة المتمركزة على تقسيم العمل الذي يحمل إسمها و الذي يعوض تدريجيا تنظيم فورد للعمل. إن إستراتيجية العولمة للشركات اليابانية تمثل نمطا للتركيز الجغرافي للإنتاج حول سوق شمال أمريكا و السوق الأوروبي بإعادة صياغة نموذج " الشبكات " الذي هو في صميم تنظيمها.

III - النظرة الأوروبية للعولمة:

إن الميزة الأساسية للنظرة الأوروبية للعولمة ترتكز على فكرة بناء سوق وحيد لأوروبا والتي تشكل نقطة انطلاق المؤسسات الكبرى لمواجهة تحديات العولمة. هذه الرؤية الجهوية تشكل الإطار المؤسسي المناسب للتنمية و المراقبة في نفس الوقت لسيرورة عولمة الشركات.

فالأعمال حول العولمة تدمج إشكالية الأقالمة Régionalisation مع إعطاء نظرة خاصة لسيرورة بناء السوق الأوروبية الموحدة.

يعطي هذا الإهتمام الثنائي للباحثين النظرة الأوروبية للدولة بعد مؤسساتي يرتكز على تحديات ورهانات المنافسة حول مستويات الثلاث (Triade)، أوروبا كجهة اقتصادية و مؤسساتية تعتبر كعامل إجمالي للدولة الأوروبية في هذا المنظور تقود سياسة الجذب و التحريض بخصوص الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات من أجل تنمية طاقاتها لمجابهة الأسواق العالمية المشكلة للثالث (أمريكا، أوروبا، آسيا).

من خلال هذه النظرة ترتكز سيرورة التمرکز للمؤسسات و البنوك الأوروبية على إستراتيجية إعادة الانتشار إنطلاقا من سوق إقليمي موحد يحاول الإندماج التدريجي للأطراف المحيطة (التخوم) (Périphérie) (15)، جنوب البحر الأبيض المتوسط وأطراف أوروبا الشرقية.

3- العولمة في بعدها الإقتصادي

لا يمكن الفصل بين تحليل ظاهرة العولمة و بين التفكير في طبيعة الرأسمالية، وعلى نحو أكثر وضوحا، التفكير في علاقات الرأسمالية مع المجالات السياسية و الإجتماعية، فالحديث عن العولمة يعني سيطرة نظام إقتصادي و هو الرأسمالية على العالم، و هذه السيطرة العالمية للرأسمالية تتجاوز بكثير حدود الجغرافيا السياسية. إنها لا تقتصر فقط على هيمنة أسلوب إنتاج على أساليب الإنتاج المنافسة، وتمتد هذه السيطرة إلى تجاوز منطق العلاقات بين الدول لتحل محله شبكة من العلاقات متعددة الجنسيات (16) تعبر عن الأتساع المكاني للرأسمالية الذي يحيط من الآن فصاعدا

بحدود الكرة الأرضية. إن فهم ظاهرة العولمة مرتبط بفهم تطور النظام الإقتصادي الرأسمالي العالمي كما ذكره سمير أمين (17):

1. طور النشأة و يطلق عليه أيضا طور الرأسمالية التجارية: و سميت كذلك نظرا للدور الهام الذي لعبته التجارة و طبقة من التجار (المشتغلين بالتجارة البعيدة)، و قد تبينوا فكرة الاكتشافات الجغرافية و كان ما حققوه من تراكم أولي الدعامات الرئيسية للثورة الصناعية، إلا أن هذا الطور لم يكن فيه نظام البني الغالب لا عالميا و لا رأسماليا.

2. طور الرأسمالية التنافسية (الرأسمالية الصناعية الناشئة): حيث أمتاز هذا الطور بسيطرة نمط الإنتاج الرأسمالي على المجتمعات الأوروبية، و بروز ظاهرة توسع حركة عالمية لتصدير و تبادل السلع دون رأس المال.

3. الطور الإمبريالي أو الاحتكاري: و يمتاز هذا الطور بتحول رأس المال بفعل عملية التركيز المستمر إلى رأس مال إحتكاري سيطر داخل المجتمع الرأسمالي و استخدامه في السيطرة على سلوك الشركات الصناعية، و اهتمام الإحتكارات بتصدير رأس المال بعد أن كانت الرأسمالية الصناعية تصدر المنتجات.

4. طور العولمة: حيث يمتاز بتكون رأس المال متعددي الجنسيات Transnational والذي يتميز عن رأس المال المتعدد الجنسيات "Multinational" مما أدى إلى عجز الدولة المركزية نفسها حيث أصبحت عاجزة عن التحكم في سيرورة التراكم الذي تجاوز حدودها و لا تكتمل إلا على المستوى العالمي، و هنا يشير سمير أمين " بأننا لسنا بصدد عولمة Mondialisation بقدر ما نحن بصدد عولمة تحديد تدخل الدولة و تعرف بعبارة تعدي الجنسيات Transnationalisation و لم يأت ذكر هذه المرحلة إلا في نهاية الثمانينات "

تميز العالم في السنوات الأخيرة بمعطيات إقتصادية و سياسية واسعة أهمها (18):

1. هزيمة الإشتراكية باعتبارها نظاما اجتماعيا على الصعيد العالمي، و تفكك الإتحاد السوفيتي و انهيار المعسكر الشرقي.

2. بروز سوق عالمي جديد وحيث يدعو إلى دمج اقتصاد مختلف بلدان الشمال و الجنوب، و يشار إلى هذه الظاهرة بعولمة الإقتصاد الذي يصيب السيرورات الإنتاجية كما يصيب العمليات المالية، نجمت في الواقع من الخصائص الإقتصادية الأساسية للرأسمالية التي بلغت ذروتها و أصبحت مهيمنة و تتمثل في:

أ. الشركات متعددة الجنسيات التي تهيمن على إقتصاد العالم و تلعب دورا أساسيا في تدويل الإستثمار و الإنتاج و الخدمات و التجارة.

ب. التوزيع السياسي للشركات متعددة الجنسيات: حيث تشير البيانات إلى أنه من بين 500 شركة متعددة الجنسية، 426 منها موجودة في الولايات المتحدة و اليابان و فرنسا و إيطاليا و بريطانيا.

ج. الهيمنة على إقتصاد العالم و ذلك بتشكيل إتحادات دولية رأسمالية محتكرة تتقاسم العالم.

مهما كانت الخصائص الاقتصادية التي أبرزت مفهوم العولمة للإحاطة بظواهر جديدة في الاقتصاد الرأسمالي و الإقتصاد الدولي *Mondoéconomie* و في ضوء المتغيرات الإستراتيجية و السياسية الجارية في العالم، فمفهوم العولمة ما زال هشاً حتى في الحقل الاقتصادي الذي تبلور في إطاره، محاولاً الإمساك بمتغيرات الظواهر الاقتصادية العالمية الجديدة، فالعولمة تعبر عن واقع سياسي ثقافي اقتصادي وأيديولوجي مختلف عن الليبرالية الجديدة و من أهم أسباب التي حركت العولمة هي:

1. إنتقال نمط الإنتاج الرأسمالي عند منتصف هذا القرن من عالمية دائرية التبادل و التوزيع و السوق و التداول إلى دائرة الإنتاج ذاتها و توطينها في المكان المناسب و الملازم خارج المراكز.
2. انهيار المعسكر السوفيتي الذي ساعد على إزالة أكبر العقبات أمام توسع الرأسمالية و هزيمة الاشتراكية باعتبارها نظاماً اجتماعياً على الصعيد العالمي مما أدى إلى السيطرة العالمية للرأسمالية و تجاوزها للحدود الجغرافية السياسية و كذلك منطق العلاقات بين الدول لتحل محله شبكة من العلاقات المتعددة الجنسيات للتعبير عن الأنساع المكاني الرأسمالي الذي يحيط بحدود الكرة الأرضية، حيث تسمح العولمة بالقضاء على الحدود المادية و التنظيمية المعيقة لتراكم رأس المال على الصعيد العالمي.
3. التقدم التكنولوجي الهائل و تطور المعلوماتية، فالانتقال السريع للمعطيات و رؤوس الأموال بفضل ثروة الاتصالات يلغي في كثير من المجالات، مقولات الحدود حيث تصبح مفاهيم تاريخية دفعت بالثورة المعلوماتية إلى تحويل الجميع إلى نمط اقتصادي موحد من خلال ربط العالم بشبكة اتصالات واسعة و موحدة.
- فمن يملك التكنولوجيا المتقدمة جدا في حقل المعلوماتية و الإتصال يمتلك إلى جانبها الإمكانيات لنشرها في العالم، يمتلك القدرة كلها و الأهلية لقيادة عمليات إنتاجية تجري ما وراء البحار و في أي بقعة من بقاع العالم.
- و يشار عادة إلى شبكة الانترنت باعتبارها رمزا للثورة التكنولوجية و الإتصالية، و التي هي الآن من أبرز علامات العولمة الإتصالية، و يكفي الإشارة إلى ما يسمى بالتجارة الإلكترونية و التي وصل حجم معاملاتها عام 2000 إلى عشرات البلايين من الدولارات.
4. الشركات المتعددة الجنسيات و دورها الأساسي في وضع القواعد التنظيمية لما تراه مناسباً لأسواقها من أجل تكاثر أرباحها، و هي المحرك الأساسي لعمليات العولمة عبر الحدود الدولية، فالشركات المتعددة الجنسيات و هي بين 4000 و 5000 شركة في العالم تسيطر على الإنتاج و الخدمات عبر القارات و تحتكر 80 % إلى 90 % من التجارة الدولية.

خلاصة

1. مازالت العولمة تثير إشكالية المدلول الإصطلاحي لها و هي في طور التكوين ما قبل النهائي و التي تجهد المهتمين من الفلاسفة و المفكرين و الباحثين من النخب السياسية و الثقافية في الإجتهد نحو بلورة ظاهرة العولمة في مفهوم واضح و محدود.
2. إن العولمة الاقتصادية توحد العالم كله تقريبا في سوق عالمية أو كونية واحدة (10) إن التغييرات التي لحقت بكل السياسات الاقتصادية و التكنولوجية أصبحت الآن ترتبط ببعضها بواسطة شبكة كثيفة من التفاعلات الاقتصادية مما أدى إلى تسارع وتيرة العولمة بحيث لم تتح الفرصة بعد لفهم عواقبها على النمو الاقتصادي و توزيع الدخل و الثروة و أنماط التجارة و التمويل على مستوى الاقتصاد العالمي .
3. ترى الدولة المتقدمة العولمة من وجهة نظر تأمين مصالحها الخاصة، بعولمة رأسمالها و سلعها لكل الأسواق المربحة لها، إلا أنه عند تناول سوق العمل فتزوده و طنيا من القوى العاملة و لا تشملها العولمة، و تضع الحواجز أمام الباحثين عن العمل من البلدان النامية المعروفة بمعدلات نمو عالية للسكان و للقوى العاملة، مما يفاقم من مشكلة حجم البطالة المتزايدة فيها، و بالتالي زيادة الفقر و تدهور المعيشة للغالبية من سكانها .
4. إن نمو العولمة يؤدي إلى تمركز الثروة فالعالم الآن هو في مرحلة القطبية، مع وجود هوة تتسع يوما بعد يوم بين الأغنياء و الفقراء على المستوى العالمي، حيث أن هناك 20 % من دول العالم تستحوذ على 85 % من الناتج الإجمالي، و على 84% من التجارة العالمية، و يستهلك سكانها 85 % من مجموع المدخرات العالمية و بالتالي فإن النموذج العالمي الجديد سيكون قائما على صيغة 20 % يعملون و 80 % عاطلون عن العمل لأن نسبة 20% من السكان العالميين ستكفي لإنتاج جميع السلع و لسد حاجات الخدمات التي يحتاج إليها المجتمع العالمي، و بالتالي فالعولمة تؤدي إلى مجتمع الخمس منه ثري و أربعة الأخماس الأخرى من الفقراء.
5. إن ظاهرة العولمة ليست حديثة العهد بل هي نتاج لتطور تاريخي، ولا يزال مفهومها ما زال هشاً حتى في المجال الاقتصادي الذي تشكل في إطاره، و هي تسعى إلى الانتقال من دائرة التبادل الرأسمالي و توسيع السوق إلى دائرة الإنتاج.
6. إنه من صالح الدول النامية و منها الجزائر عدم إضاعة الوقت في تقديم المبررات و التحليلات حول ظاهرة العولمة و مخاطرها فالحكمة تكمن في تجاوز النقاش الأيديولوجي حول قبول العولمة أو رفضها و إحلال حوار في إطار حضاري للتكيف مع التحولات الاقتصادية و التقنية في العالم.

المراجع

1. Kimono Valaskakis, "La mondialisation: phénomène asymétrique source de dysfonctionnements, problèmes économiques", N° 2, 7-14 Avril 1999, p. 6.
2. ID.

3. علي فروخي، قصة قارتين إفريقيا و آسيا و ديكالكتيك العولمة، الفكر السياسي مجلة فصلية تصدر عن إتحاد الكتاب العرب بدمشق، السنة الثانية العدد 4، 5، ص : 277.
4. د/ حسين حنفي، الثقافة العربية بين العولمة و الخصوصية (الإشكال النظري)، الفكر السياسي مجلة فصلية تصدر عن إتحاد الكتاب العرب دمشق، العدد 58، السنة الثانية، العدد 4، 5، ص: 245
5. د/ فؤاد نهر، الوطن العربي و تحديات العولمة : بين واقع التجزئة و ضرورة الوحدة، معلومات دولية، مجلة فصلية تصدر عن مركز المعلومات القومي، دمشق، العدد 58، السنة السادسة، 1998، ص : 70
6. تدويل مقابل التعبير الأجنبي Internationalisation و تستخدم أحيانا مقابل نفس التعبير كلمة دولة، فتدويل الإقتصادات ما هو الا إستمرار لعملية النمو العفوية التي ابتدأت على المستوى المحلي و التي تشكل تقسيم العمل، العامل الرئيسي لها و للمزيد من المعلومات راجع : جاك أدا، عولمة الإقتصاد، من التشكل إلى المشكلات ترجمة د/ مطانيوس حبيب دار طلاس للدراسات و الترجمة و النشر، دمشق، ط: 1، 1998، ص: 28.
7. عبد الله أبو راشد، العولمة إشكالية المصطلح و دلالاته في الأدبيات المعاصرة، معلومات دولية، مجلة فصلية تصدر عن مركز المعلومات القومي، دمشق، السنة السادسة، العدد، 58، 1998، ص: 22.
8. د/ إحسان هندي، العولمة و أثرها السلبي على سيادة الدول، معلومات دولية، مجلة فصلية تصدر عن مركز المعلومات القومي، دمشق، السنة السادسة، عدد 58، 1998، ص : 63.
9. د/ منير الحمش، العولمة ... ليست الخيار الوحيد، الأهالي للطباعة و النشر، دمشق، ط1، 1998، ص: 35
10. عبد الله أبو راشد، مرجع سبق ذكره، ص: 23
11. السيد يسين، العولمة و الطريق الثالث النهج، مجلة فكرية سياسية، تصدر عن مركز الأبحاث و الدراسات الإشتراكية في العالم العربي، دمشق، عدد 53، 1999، ص ص : 58، 62
12. د/ نبيل مرزوق، تطور الرأسمالية المعولمة و راهنية الماركسية، مجلة الطريق، بيروت، العدد الأول، فيفري 1999، ص : 23.
13. للمزيد راجع :
F. Allaouat, "Mondialisation et globalisation, ses notions équivoques", INPS, Alger
N° Décembre 1998, pp. 65, 67.
14. Ibid, p. 65
15. الأطراف المحيطة، (التخوم) هي ترجمة كلمة périphérie.
16. جاك أدا، مرجع سبق ذكره، ص: 21.
17. د/ فؤاد نهر، الوطن العربي و تحديات العولمة : بين واقع التجزئة و ضرورة الوحدة، معلومات دولية، مجلة فصلية تصدر عن مركز المعلومات القومي، دمشق، السنة السادسة، العدد 58، 1998، ص ص : 70 71 و للمزيد راجع :
- د/ منير الحمش، مرجع سبق ذكره، ص ص : 22. 23
18. هاليدو، و يدارغو، ترجمة د/ قاسم المقداد، تأثير العولمة على إفريقيا، الفكر السياسي، مجلة فصلية تصدر عن إتحاد الكتاب العرب، دمشق، السنة الثانية، العدد 4، 5، ص : 254
19. جيفري ساكس، ترجمة د/ دانيال عبد الله، دورية الثقافة العالمية، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، عدد 88، ماي 1998، ص: 27. □

